المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث

إن كلمة توريق هي عبارة عن ترجمة لكلمة (Titrisation)، وهي كلمة مترجمة من اللغة الفرنسية إلى الإنجليزية (Securitization)، والتي تعني تسنيد أو تصكيك أصل معين في المجال المصرفي[1].

ويعتقد البعض أن لفظ توريق الديون لفظ حديث ناتج عن العولمة مثل ألفاظ الخصخصة وآليات السوق وخلافه، لكن واقع الأمر أن لفظ توريق الديون لفظ بدأ التعامل به منذ عام 1970م؛ حيث تمت أول عملية توريق سجلها التاريخ في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توريق قروض الرهن العقاري[2]، وهي عمليات المصارف التقليدية التي تقوم على أساس المتاجرة بالقروض والنقود[3].

وتعد الأوراق المالية المستندة لقروض الرهن العقاري أحد أهم أنواع منتجات التوريق التي تسببت الزيادة المفرطة في إصدارها في خريف عام 2008م بانهيار سوق العقار الأمريكي جراء ما يتعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة من نقص القروض المرتبطة به[4]؛

([1]) جمال الدين خاسف، **فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، 20-10/21، 2009م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس - سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص:3.

([2]) علاء الدين زعتري، **الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار**، بحث مقدَّم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية، تحديات، تنمية، ممارسات دولية)، 18- 7/19، 2010م، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص:13، متاح على www.alzatari.net، تاريخ الدخول 2010/11/1م.

([3]) رفيق يونس المصري، **الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، 11/15، 2008م، ص:1، متاح على http://www.qatarit.com، تاريخ الدخول 2010/11/1م.

([4]) د.نورة عبد الرحمن اليوسف، **أسباب الأزمة المالية العالمية، جريدة الجزيرة**، العدد (12734)، 2007/8/10م، متاح على http://www.al-jazirah.com ، تاريخ الدخول 2011/2/17م.

فقد مثلت الفترة الممتدة بين عامي 2001م و2005م ذروة ازدهار القطاع العقاري الأمريكي[5]، التي دفعت بمعظم الأفراد والمؤسسات نحو الحصول على القروض العقارية إثر توقعاتهم بدوام معدلات النمو المستقبلية؛ مما دفع لجنة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للسوق المفتوحة إلى رفع أسعار الفوائد للحفاظ على مستوى مقبول من التضخم؛ وأدت زيادة أسعار الفائدة إلى ارتفاع مقابل في الأقساط المستحقة على المقترضين في سوق الرهن العقاري الثانوي الذي يضم عملاءً حديثي الاقتراض لا يملكون سجلاً ائتمانياً جيداً لدى المصارف، ولا تتوفر لديهم القدرة على دفع هذه الأقساط المستحقة أو إعادة جدولة القروض أو الاقتراض مجدداً لسداد الأقساط وما ترتب عليها من فوائد، ليرتفع معه عدد القروض المتعثرة بشكل ملحوظ، ويدفع ذلك المصارف إلى احتجاز الضمانات المرهونة[6] بحكم أن الكثير من هذه الفئة أعلنت عدم قدرتها على السداد؛ مما استدعى شركات الرهن العقاري إلى عرض منازلها - منازل العملاء المرهونة - للبيع لتحصيل قيمة القروض؛ الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة لتلك الشركات[7].

ويشكل السوق الثانوي - الذي يقدره المصرف المركزي الأمريكي بنحو 100 مليار دولار- جوهر أزمة الرهن العقاري؛ حيث نشأة الأزمة نتيجة عدم قدرة المقترضين سداد القروض العقارية الممنوحة بمرهونات لا تقابل مقدار القرض، كما أن تلك القروض قد منحت لأفراد من ذوي سجلات ائتمانية ضعيفة؛ وبالتالي هم غير قادرين على الوفاء بأقساط تلك القروض، وذلك أدى إلى تعثرهم عن السداد، وإحداث قروضاً متعثرة للمصارف الاستثمارية والشركات المالية تقدر بنحو 100 مليار دولار؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع أسهمها في أسواق المال الأمريكية لتهبط بمجمل الأسواق الأمريكية التي قادت بالتالي إلى تراجع البورصات في

([5]) التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2007-2008، **مركز الخليج للدراسات**، 2008/12/2م، متاح على www.alkhaleej.ae، تاريخ الدخول 2010/11/1م.

([6]) دورة التعافي، **أخبار الأسواق، العدد (68)**، 32/مايو/2010م، متاح على www.aswaqnews.net/ArticleNews.aspx، تاريخ الدخول 2010/5/10م.

([7]) أحمد العوضي، **الأزمة الاقتصادية الراهنة ووجهة نظر الإسلام**، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الإقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14-16/ديسمبر، 2010م، ص:7، متاح على www.iefpedia.com/arab/wp-content، تاريخ الدخول 2010/5/10م.

آسيا وأوروبا نتيجة وجود مصارف عالمية قامت بإقراض مصارف أميركية[8]؛ أي أن نشأة الأزمة المالية كانت نتيجة شراء الأصول وهي العقارات بهدف تحقيق الربح الناتج من ارتفاع سعرها، وليس بسبب قدرة ذلك الأصل أو العقار على توليد الدخل؛ مما أدى إلى تفجير الأزمة التي طالت معظم دول العالم.

وتعرف الأزمة المالية استناداً لآثارها طويلة الأجل على المنشأة بأنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات، أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيراً مادياً على المنشأة؛ بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهدد الافتراضات الرئيسة التي تقوم عليها المنشأة؛ أي أنها تهديد مباشر وصريح لبقاء كيانها، واستمرارها لأنها تهدد قيمها، وثقافتها التنظيمية، واتجاهاتها، وأهدافها، وكل ما تؤمن به[9].

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث

إن أحد أهم أسباب نشوء الأزمة المالية الأخيرة هو: عدم كفاية الإفصاح عن عمليات توريق الأصول المالية في القوائم المالية، وعدم بيان تأثيرها على المركز المالي، وعدم بيان حقائق وأرقام كان من الضروري للجمهور الاطلاع عليها، ومعرفة الطرائق المحاسبية التي استخدمت لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات[10]، وقد دعت لجنة خزانة مجلس العموم HCTC رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie إلى تقديم دليل

([8]) مازن الشاعر، الأزمة المالية الأمريكية أسبابها و تداعياتها، **أخبار مكتوب**، 2008م، جنين، فلسطين متاح على news.maktoob.com، تاريخ الدخول 2010/5/10م.

([9]) علي محمد ثجيل المعموري، وفارس جميل حسين الصوفي، **مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الثالث: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، كلية العلوم الإدارية والمالية، 28-4/29، 2009م، جامعة الإسراء، الأردن، ص:11.

([10]) صبري عبد العزيز إبراهيم، **التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية)، قاعة السنهوري ، 1-4/2، 2009م، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ص:22-23.

خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية؛ وفي 2008/10/28م قام Sir David بتقديم تقريره الذي يضم بعض البنود الهامة منها ما يلي[11]:

1. إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جداً.
2. إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من 100 دولة.
3. إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يُستهان به في إعادة الثقة إلى الأسواق وخصوصاً في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حالياً في ظل هذه الأزمة العالمية.
4. سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.
5. يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق، وبغض النظر عن أي أزمات، وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية.
6. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتجاوباً مع الأزمة، باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة، وشكل لجان عليا، وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية التي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسين وهما: تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جداً؛ وتوفر الآلية، ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.
7. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاءات لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناءً عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

([11]) ظاهر القشي، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، **مجلة المدقق، العدد (79)**، 2009م، ص:80، متاح على http://www.jps-dir.com، تاريخ الدخول 2010/5/10م.

8. إن توقف عمليات الإقراض حالياً في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيس إلى فقدان الثقة بين المؤسسات المالية.

وقد باشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عملها على الأدوات المالية منذ عام 1988م، ولم تكن اللجنة قادرة على الوصول إلى اتفاق في الآراء المتعلقة بمشاكل القياس، وعلى إثر ذلك قامت اللجنة بإصدار المعيار الأولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والإفصاح في عام 1995م؛ وبعد مرور فترة من تقديم المعيار الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ظهرت بعض المشاكل في عام 1999م تتعلق بجوانب لم يغطها المعيار الدولي رقم (32)؛ وقد نجحت مناقشات لجنة معايير المحاسبة الدولية في عامي 2001م و2002م بالاستجابة إلى المشاكل المهنية المعرفة من قبل مكاتب المراجعة والمسائل المحددة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وقد اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية تغييرات على معياري المحاسبة الدولية رقم (32) و(39)؛ وقد صدرت نسخة منقحة من تلك المعايير في ديسمبر 2003م؛ إلا أن مزيداً من المداولات أدت إلى إحداث عدة تعديلات على المعيارين (32) و(39)؛ وفي أغسطس 2005م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ وذلك لتغطية بعض جوانب معياري المحاسبة الدولية رقم (32) و(39)؛ واحتوى كتيب معايير المحاسبة الدولية لعام 2009م على 350 صفحة توضح إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق، كان ذلك نتيجة التعقيدات المتزايدة في عمليات التوريق، هذا بالإضافة إلى التعديلات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية خلال العامين الماضيين[12].

وبسبب صعوبة وتعدد تعقيدات المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية قام رؤساء مجموعة الدول العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، وعدد من أصحاب مصلحة ذات نوعية

([12]) Stephen Spector, **IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement;** NET WOR K PROFESSIONAL DEVELOPMENT، 2011م، ص:2، متاح على www.cga-pdnet.org، تاريخ الدخول 2010/11/10م.

عالية في أبريل 2009م بحث مجلس المعايير الدولية على تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية، والتعاون مع واضعي معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأميركية بالعمل جاهدين على تطوير معايير محاسبية موجودة[13].

وبناءً على ما تقدم نجد أن سرعة تطور وتعقد عمليات التوريق أدى إلى نشوء الأزمة المالية الأخيرة، وحيث يعبر حدوث الأزمات المالية عن وجود ضعف بالإجراءات المحاسبية - وفقاً لما توصلت إليه الدراسات السابقة[14]- وذلك ينعكس على المعلومة المالية والمحاسبية المقدمة من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات المستفيدين من القوائم أو التقارير المالية، فقد عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية على تطوير إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق وتغطية جوانب ضعفها؛ مما أدى إلى زيادة تعقد تلك الإجراءات وصعوبة تطبيقها؛ ويؤدي ذلك إلى صعوبة إلمام الأفراد بكافة الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التوريق؛ وهذا يدعو إلى إصدار معايير محاسبية محلية أقل تعقيداً، وأكثر وضوحاً، وتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وسريعة التجاوب مع التحديثات الدولية.

وبناءً على ما سبق فإن هدف هذه الدراسة معرفة مدى إلمام أفراد العينة بكافة إجراءات القياس والإفصاح عن عمليات توريق الأصول المالية، والكشف عن أثر الأزمة المالية الحالية على إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق في البيئة السعودية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة ميدانية لآراء عينة من المحاسبين والمدراء الماليين في البنوك، والمحاسبين ومراجعي الحسابات في مكاتب المحاسبة، والأكاديميين بجامعة الملك عبد العزيز(*)؛ وحيث لا توجد - حسب علم الباحثة - دراسة ميدانية حديثة أُجريت في المملكة العربية السعودية شملت علاج مشكلة البحث؛ فتعتبر هذه المحاولة من أولى محاولات قياس مدى إلمام أفراد المجتمع المهني

([13]) تقرير مكتب العيبان والعصيمي وشركاهم: المعيار الدولي رقم 9 بديلاً للمعيار 39 المحاسبي نهاية 2011م، **جريدة الأنباء، العدد (12663)**، 15/يونيو، 2011م، ص:40، متاح على www.alanba.com.kw، تاريخ الدخول 2011/3/7م.

([14]) توفيق جوادي، **الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي**، اليوم الدراسي: الأزمة المالية العالمية الراهنة ... مفهومها أسبابها وانعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، 1-2/ابريل، 2009م، الوادي، الجزائر، ص:66.

(*) تم اختيار مجتمع البحث باعتبار هذه الجهات الثلاث هي الجهات ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية (المحاسبون والمدراء الماليون)، ومراجعتها للتأكد من صدقها وعدالتها (المراجعون)، والمنظرون لما يجب أن تكون عليه (الأكاديميون).

بـإجراءات القيـاس والإفصـاح عـن عمليـات توريـق الأصـول الماليـة، ومـا أفرزتـه الأزمـة علـى إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق في البيئـة السـعودية، وذلـك كمحاولـة لفهمهـا والتعـرف عليها، ومتى تم ذلك سنتمكن من معالجة سلبياتها واستغلال إيجابياتها.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى الاختبار الميداني لمدى إلمام أفراد العينة بإجراءات القيـاس والإفصاح عن عمليات التوريق، واستطلاع آرائهم حول انعكاسات الأزمة المالية العالميـة علـى إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق، ويستلزم تحقيق هدف البحث التعرض إلـى الأهداف التالية:

1. التعرف على الإطار العام لعمليات التوريق.
2. توضيح علاقة عمليات التوريق بحدوث الأزمة المالية العالمية.
3. توضيح أهمية المحاسبة عن عمليات التوريق وفق معايير المحاسبة الدولية.
4. دراسة إجراءات القياس والإفصاح عن عمليات التوريق وفق معايير المحاسبة الدولية.

رابعاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الموضـوع الـذي يتنـاولـه؛ حيـث يسـاهم فـي الكشـف عـن انعكاسـات الأزمة المالية العالمية على الإجراءات المحاسبية الخاصة بعمليات التوريق في البيئة السـعودية، ومعرفـة مـدى صـعوبة إلمـام أفـراد المجتمـع المهنـي بـإجراءات القيـاس والإفصـاح عـن عمليـات التوريق وفق معايير المحاسبة الدولية، فقد أبـرز عـدد مـن الدراسـات أهميـة المعـايير المحاسـبية الدولية وما لها من أثر علـى الأسـواق الماليـة والبورصـات، خاصـةً بعد الأزمـة الماليـة العالميـة التـي تسـببت فـي خسـائر فادحـة لـبعض الشـركات الكبيـرة ممـا أدى إلـى انهيارهـا؛ وأوضـحت الدراسات التـي سيتم استعراضـها لاحقاً بـأن حـدوث الأزمـات الماليـة بشـكل عـام مـرتبط بوجـود ضعف في الإجراءات المحاسبية المتبعة، وأن إتباع المعايير الدوليـة لـه دور فـي علاجهـا؛ حيـث تساهم في تحقيق الشفافية وتحسين نوعيـة المعلومـة المحاسـبية المقدمـة، كمـا أن تطـوير المعـايير

المحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي حيث أن تحسين المعلومة المحاسبية المقدمة لمتخذي القرار يتطلب التحسين المستمر في الممارسات المحاسبية.

خامساً: حدود البحث

يقتصر الجانب النظري على دراسة إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق وفق المعايير المحاسبية الدولية دون التعرض لمعايير المحاسبة السعودية(*)، وأسباب نشأة الأزمة المالية، وكيفية علاجها إلا في حدود ما يخدم هذا البحث.

وتقتصر الدراسة الميدانية على قياس مدى إلمام أفراد العينة بإجراءات القياس والإفصاح عن عمليات التوريق وفق استبانة أُستُعِين في تصميمها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس IAS39FinancialInstruments:Recognition and Measurement المصادق عليه عام 2009م، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والإفصاح IAS 32 FinancialInstruments: Disclosure and Presentation المصادق عليه عام 2009م، واستطلاع آرائهم حول أثر الأزمة على إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق في البيئة السعودية. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على مدينة جدة، وذلك لما تتمتع به من مركز تجاري هام، وتوافر وتواجد مراكز المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، ووجود عدد كبير من مكاتب المراجعة الكبيرة(*).

سادساً: تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى سبع مباحث كما يلي:

(*) معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية، ومعيار العرض والإفصاح العام.

(*) تم اختيار تطبيق الدراسة الميدانية على مدينة جدة لأن اختيارها بني على مدى توفر معظم مراكز المصارف التي لها فروع في معظم أنحاء المملكة، وكبرى مكاتب المحاسبة والمراجعة بالمملكة، وجامعة الملك عبد العزيز لكونها إحدى كبرى جامعات المملكة، وذلك يعطي معلومات وافية عن ما هو مطبق في المملكة العربية السعودية، وذلك يمثل عدالة في اختيار العينة؛ حيث يوفر معلومات وافية عن مجتمع العينة.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

المبحث الثاني: استعراض الأدبيات ذات العلاقة.

المبحث الثالث: التوريق وعلاقته بالأزمة المالية.

المبحث الرابع: إجراءات القياس والإفصاح عن عمليات التوريق.

المبحث الخامس: منهج الدراسة.

المبحث السادس: الدراسة الميدانية.

المبحث السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات.